الصباح الاقتصادية 13
العدد 3651 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 29 شعبان 1441 - الموافق 22 أبريل 2020
Wednesday 22 April 2020 - No.3651 - 13 th Year

الصغيرة والكيانات المتضررة

■ يطبق على التمويل معدل ثابت للفائدة أو العائد طوال فترة التمويل بحد أقصى 2.5 % سنوياً

■ الميزانية العامة للدولة تتحمل الفوائد والعوائد المترتبة على تمويل العملاء المتضررين خلال السنة الأولى

المنشودة. ونظراً إلى أن نظام الصندوق وفقا لقانون إنشائه يغطي فقط نسبة 80% من التمويل ولا يغطي كامل المبالغ التي تحتاجها هذه المشروعات للاستمرار، فإن البنوك تشارك في تقديم التمويل بالمبلغ المتبقي وتتحمل في ذات الوقت مسؤولية إدارة المديونيات وكامل المخاطر الائتمانية للجزء الممول منها. فضلا عن ذلك، تحتفظ البنوك بحسابات العملاء مما يسهل عليها متابعة صرف التمويل في الأوجه المحددة له وبالتالي يوسع الأثر الإيجابي للتمويل.

وفيما يلي بيان لحالات التمويل لشريحة العملاء الذين ينطبق عليهم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولديهم مشروع اقتصادي يعمل بكفاءة قبل الأزمة وتأثرت تدفقاته النقدية بسببها.

أولا: عملاء البنوك والصندوق، والمشروعات غير الحاصلة على تمويل من أي جهة:

وهم العملاء الحاصلون على تمويل من البنوك أو الصندوق، أو من كليهما، وكذلك العملاء غير الحاصلين على تمويل من أي جهة كانت، وينظر في طلباتهم وفق الآتي:

• يقدم العميل المتضرر طلب التمويل إلى البنك الذي يحتفظ بحسابه الرئيسي، وذلك عبر بوابة إلكترونية يخصصها البنك لهذا الغرض، ويتولى البنك التنسيق مع الصندوق لدراسة الطلب.

• يقوم البنك بإعداد الدراسة الائتمانية اللازمة بشكل متكامل وسريع وبحيث تشمل على الأقل: التحقق من استيفاء العميل لشروط منح التمويل، ومراجعة تدفقاته النقدية السابقة للتحقق منها، والاستعلام عنه من خلال شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net).

• في ضوء ما تسفر عنه الدراسة الائتمانية، يتخذ البنك القرار المناسب ويحدد حجم التمويل اللازم.

• يكون التمويل المقدم مشتركا بين الصندوق والبنك، بنسبة 80% للصندوق و20% للبنك، من خلال عقد ثلاثي الأطراف.

• يلتزم الصندوق بدفع حصته في التمويل للبنك المانح خلال يومين من تاريخ إخطار البنك له.

• في حال بلوغ العميل المتضرر الحد الأقصى المسموح للصندوق بتمويله لكل عميل (400 ألف دينار)، فيمكن تقديم مبلغ التمويل كاملا من البنك.

ثانياً: عملاء محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدارة من قبل بنك الكويت الصناعي:

• يتقدم العميل المتضرر لبنك الكويت الصناعي بطلب الحصول على التمويل.

• يقوم بنك الكويت الصناعي بإعداد الدراسة الائتمانية اللازمة بشكل متكامل وسريع وبحيث تشمل على الأقل: التحقق من استيفاء العميل لشروط منح التمويل، ومراجعة تدفقاته النقدية السابقة للتحقق منها، والاستعلام عنه من خلال شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net).

• في ضوء ما تسفر عنه الدراسة الائتمانية، يتخذ بنك الكويت الصناعي القرار المناسب ويحدد حجم التمويل اللازم.

الباب الرابع: آلية منح التمويل للأفراد والشركات والعملاء الآخرين

في ضوء أهمية الحفاظ على الكيانات ذات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، والتي تواجه نقصا في السيولة نتيجة تداعيات الأزمة الحالية، تقدم البنوك -عبر التمويل الميسر- السيولة اللازمة للعملاء المتضررين من أفراد وشركات، لمنع نقص السيولة العارض لديهم من التحول إلى مشكلة مزمنة وممتدة تؤثر على ملاءتهم المالية، وبحيث يساعدهم هذا التمويل على عبور الأزمة والمحافظة على العمالة الوطنية، وبذلك تؤدي البنوك دورا محوريا في دعم النشاط الاقتصادي والحفاظ عليه في هذه الظروف، وفي ذات الوقت تتحمل البنوك إدارة المديونيات وكامل المخاطر الائتمانية للتمويل.

ويقصد بالأفراد والشركات والعملاء الآخرين الذين يندرجون تحت هذا الباب: جميع العملاء الذين لا ينطبق عليهم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كان لديهم تمويل قائم لدى أي من البنوك أو لم يسبق لهم الحصول على تمويل منها، ولديهم نشاط اقتصادي يعمل بكفاءة قبل الأزمة وتأثرت تدفقاتهم النقدية بسببها، وينظر في طلباتهم وفق الآتي:

	المشروعات الصغيرة والمتوسطة			
	عملاء البنوك والصندوق			عملاء بنك الكويت الصناعي
	الصندوق (٨٠% من مبلغ التمويل)	البنوك (٢٠% من مبلغ التمويل)	المتوسط المرجح لكلفة إجمالي التمويل	
السنة الأولى (فترة السماح)	دون فوائد/عوائد	٢,٥% تتحملها الميزانية العامة للدولة بالكامل	٢,٥% تتحملها الميزانية العامة للدولة بالكامل	٢,٥% تتحملها الميزانية العامة للدولة بالكامل
السنة الثانية	دون فوائد/عوائد	٢,٥% تتحملها الميزانية العامة للدولة بالكامل	٢,٥% تتحملها الميزانية العامة للدولة بالكامل	٢,٥% تتحملها الميزانية العامة للدولة بالكامل
السنة الثالثة	دون فوائد/عوائد	٢,٥% مناصفة بين الميزانية العامة للدولة والعميل	٢,٥% مناصفة بين الميزانية العامة للدولة والعميل	٢,٥% مناصفة بين الميزانية العامة للدولة والعميل

	التمويل المقدم من البنوك للأفراد والشركات والعملاء الآخرين
السنة الأولى (فترة السماح)	٢,٥% تتحملها الميزانية العامة للدولة بالكامل
السنة الثانية	٢,٥% مناصفة بين الميزانية العامة للدولة والعميل
السنة الثالثة	٢,٥% يتحملها العميل بالكامل

جدول يوضح كلفة منح التمويل بحسب فئة العميل المتضرر

■ في حال عدم التزام العميل المتضرر بسداد دفعتين متتاليتين تسقط الآجال ويعتبر التمويل المقدم حالاً ويتعين على العميل سداده بالإضافة إلى كامل الفوائد/العوائد

• يتقدم العميل المتضرر بطلب الحصول على التمويل إلى أحد البنوك الدائنة له، عبر بوابة إلكترونية يخصصها البنك لهذا الغرض، متضمنا جميع البيانات والمستندات التي يحددها البنك لدراسة الطلب. وفي حال عدم وجود بنك دائن، يمكن للعميل المتضرر أن يتقدم بالطلب إلى البنك الذي يتعامل معه ولديه حسابه الرئيسي الذي يوضح تدفقاته النقدية السابقة.

• يقوم البنك بإعداد الدراسة الائتمانية اللازمة بشكل متكامل وسريع وبحيث تشمل على الأقل: التحقق من استيفاء العميل لشروط منح التمويل، ومراجعة تدفقاته النقدية السابقة للتحقق منها، والاستعلام عنه من خلال شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net).

• في ضوء ما تسفر عنه الدراسة الائتمانية، يتخذ البنك القرار المناسب ويحدد حجم التمويل اللازم.

الباب الخامس: كلفة منح التمويل

• يطبق على التمويل معدل ثابت للفائدة (بالنسبة للبنوك التقليدية) أو العائد (بالنسبة للبنوك الإسلامية) طوال فترة التمويل بحد أقصى 2.5% سنويا، وتتوزع كلفة التمويل خلال فترة السداد على النحو التالي:

• السنة الأولى من تاريخ المنح (فترة السماح):

تتحمل الميزانية العامة للدولة الفوائد والعوائد المترتبة على تمويل العملاء المتضررين خلال هذه الفترة.

• السنة الثانية من تاريخ المنح:

• المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تتحمل الميزانية العامة للدولة الفوائد والعوائد المترتبة على تمويل العملاء المتضررين ضمن هذه الفئة.

• الأفراد والشركات والعملاء الآخرون: تتحمل الميزانية العامة للدولة نصف الفوائد والعوائد المترتبة على تمويل العملاء المتضررين ضمن هذه الفئة.

• السنة الثالثة من تاريخ المنح:

• المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تتحمل الميزانية العامة للدولة نصف الفوائد والعوائد المترتبة على تمويل العملاء المتضررين ضمن هذه الفئة.

• الأفراد والشركات والعملاء الآخرون: يتحمل العملاء المتضررون ضمن هذه الفئة كامل الفوائد والعوائد.

• بعد انقضاء فترة السماح، فإنه في حال عدم التزام العميل المتضرر بسداد دفعتين متتاليتين، تسقط الآجال ويعتبر التمويل المقدم حالاً ويتعين على العميل سداده بالإضافة إلى كامل الفوائد/العوائد المحتسبة على التمويل من تاريخ إخلاله لحين تمام السداد، وتتوقف الميزانية العامة للدولة عن تحمل أي جزء من كلفة التمويل.

• ويلخص الجدولان التاليان كلفة منح التمويل بحسب فئة العميل المتضرر:

الباب السادس: أحكام عامة

•يلتزم العميل بالمحافظة على العمالة الوطنية الموظفة لديه والقائمة في 2019/12/31، وكذلك يلتزم بالوصول إلى نسبة العمالة الوطنية المقررة للقطاع/للنشاط الذي يعمل فيه بحلول تاريخ 2021/12/31. وفي حالة عدم الالتزام بذلك، يعتبر التمويل المقدم وفقا لهذه الضوابط حالا ويتعين على العميل سداده بالإضافة إلى كامل الفوائد/العوائد على التمويل من تاريخ عدم الالتزام لحين تمام السداد، وتتوقف الميزانية العامة للدولة عن تحمل أي جزء من الكلفة.

• تلتزم الشركات والجهات الأخرى المستفيدة وفق الباب الرابع من هذه الضوابط بعدم توزيع أي أرباح نقدية وعدم سحب أي مبالغ من حساب الشركاء حتى يتم سداد مبلغ التمويل بالكامل. وفي حالة عدم الالتزام بذلك، يعتبر التمويل المقدم وفقا لهذه الضوابط حالا ويتعين على العميل سداده بالإضافة إلى كامل الفوائد/العوائد على التمويل من تاريخ عدم الالتزام لحين تمام السداد، وتتوقف الميزانية العامة للدولة عن تحمل أي جزء من الكلفة.

• يقر العميل بمسؤوليته الجنائية والمدنية الكاملة في حال ظهور أو اكتشاف عدم صحة أي من البيانات أو المستندات التي قدمها، واعتبار ذلك تزويرا في أوراق بنكية طبقا لنص المادة (259) من قانون الجزاء، كما يحق للبنك وقف أو إلغاء كافة المبالغ غير المستخدمة من التمويل، مع اعتبار المبالغ المستخدمة حالة ومستحقة الأداء فورا دون قيد أو شرط ودون التقيد بالمواعيد والمدد المحددة في عقد التمويل مع حق البنك في استرجاعها فورا وذلك بدون إنذار رسمي أو حكم قضائي، وتتوقف الميزانية العامة للدولة عن تحمل أي جزء من الكلفة.

• تلتزم البنوك بنشر هذه الضوابط، وقائمة بالمستندات المطلوبة لدراسة طلبات العملاء المتضررين، على منصاتها الإلكترونية.

• تنشئ البنوك بوابات إلكترونية لتلقي طلبات التمويل.

• يلتزم العميل المتضرر بتقديم الطلب عبر البوابة الإلكترونية للبنك، مع استيفاء ما يرد في قائمة المستندات التي يطلبها البنك وأي بيانات إضافية قد يحتاجها لغرض القيام بالدراسة الائتمانية.

• تلتزم البنوك بإمساك سجل لإثبات الطلبات المقدمة من العملاء وبحسب أولوية ورودها، وعلى أن يتم البت في تلك الطلبات بصفة عاجلة.

• بالنسبة لطلبات التمويل التي يتم رفضها، يتعين على البنك أن يخطر العميل بأسباب رفض التمويل.

• تقوم شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net) بالتنسيق مع البنوك لإنشاء قواعد البيانات اللازمة لهؤلاء العملاء وفق نظام خاص يخدم طبيعة هذا التمويل، مع مراعاة إثبات تاريخ تقدم العميل بطلب الحصول على التمويل، والجهة المقدم إليها.

• تلتزم البنوك بتزويد بنك الكويت المركزي ببيانات عن التمويل المرفوض وأسبابه وعن التمويل المقدم بناء على هذه الضوابط، وفقا لما يطلبه من نماذج وتقارير، وفي المواعيد التي يحددها بنك الكويت المركزي.

• تلتزم البنوك بتزويد بنك الكويت المركزي على نحو ربع سنوي بحصة الميزانية العامة للدولة من كلفة التمويل (الفوائد والعوائد) وفق الباب الخامس من هذه الضوابط، بعد أن يتم مراجعتها من مدققي حسابات البنوك المانحة، على أن يقدمها بنك الكويت المركزي لوزارة المالية، بحيث يتم سداد هذه المبالغ إلى البنوك خلال خمسة أيام.

■ حال بلوغ العميل المتضرر الحد الأقصى المسموح للصندوق بتمويله لكل عميل 400 ألف دينار يمكن تقديم مبلغ التمويل كاملًا من البنك

■ تحتفظ البنوك بحسابات العملاء مما يسهل عليها متابعة صرف التمويل في الأوجه المحددة له

«ليماك للإنشاءات» تنجز 80 % من الألواح الهيكلية للسقف الداخلي لمبنى الركاب الجديد

أعلنت شركة ليماك للإنشاءات عن تصنيع 30.000 لوح هيكلي وصفائح فولاذية مخصصة لإنشاء السقف الداخلي لمبنى المطار بما يعادل 80% من السقف الداخلي للمبنى، بنسبة تركيب بلغت 39% حتى، وبذلك يكون المشروع قد اجتاز مرحلة تنفيذية بارزة في مشروع بوابة الكويت الجديدة.

وأكدت الشركة أن أعمال مشروع مطار الكويت الدولي الجديد (مبنى الركاب 2) مستمرة مع الالتزام التام بتعليمات وزارة الصحة الكويتية والجهات الرسمية الأخرى في الكويت، بالرغم من الحالة الاستثنائية التي يمر بها العالم بسبب فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وبدعم كامل من حكومة دولة الكويت، ووزارة الصحة، ووزارة الأشغال، اتخذت ليماك الإجراءات الوقائية اللازمة مع الحفاظ على استمرارية العمل في موقع المشروع ومكاتبها ومرافقها ومراكز الدعم وفقا لرقابة صارمة وتوجيهات فريق ليماك للصحة والسلامة والبيئة.

وبهذه المناسبة قال مدير مشروع ليماك للإنشاءات الكويت السيد/ ريتشارد ميريديث: "نقوم بمواصلة أعمال مشروع مطار الكويت الدولي الجديد (مبنى الركاب 2) بمعدل إنتاجية ثابت مع الحرص على اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية اللازمة للحفاظ على أمان موقع الإنشاء وصحة موظفينا. وعلى الرغم من التحديات الحالية فقد تمكنا من الانتهاء من تصنيع أكثر من 80% من ألواح الهياكل والصفائح الفولاذية المخصصة لإنشاء السقف الداخلي للمبنى وتم تركيبها بنسبة 39% منذ بدء أعمال التركيب في ديسمبر 2018. علما بأن هيكل سقف المبنى يتكون من 36.964 قطعة هيكل فولاذية بأشكال وأحجام مختلفة يتم تكرارها ثلاث مرات فقط. ونحن اليوم نعمل على تصنيع وتثبيت الكمية المتبقية من القطع متطلعين إلى الانتهاء من ذلك بحلول 22 أغسطس 2020."

جانب من العمليات الانشائية

أضاف ميريديث: "تشكل القطعة الفولاذية الواحدة التي يبلغ وزنها 7 أطنان في المتوسط بحد أقصى 12 طنا، اللبنة الأساسية لإنشاء هيكل السقف الداخلي لمبنى المطار. هذه القطع هي كتل نموذجية، إذ عندما يتم توصيلها معا تشكل القباب الضخمة المبتكرة والفريدة التي تغطي المساحة الداخلية الكاملة لسقف المبنى والتي تمتد إلى 137 مترا."

وختم ميريديث كلمته قائلا: "تفتخر ليماك بكونها مستمرة بتنفيذ الأعمال لاستكمال إنجاز هيكل سقف مبنى الركاب على الرغم من الآثار السلبية لفيروس كورونا المستجد (COVID-19) والقيود المفروضة. نحن على ثقة بأنه على الرغم من هذه الأزمة العابرة بإذن الله ومن خلال اتباعنا الاحترازات، سنقوم بالانتهاء من جميع مشاريع ليماك الجاري تنفيذها في الكويت بنجاح مع الحفاظ على صحة الجميع. ومن هنا أتقدم بالشكر لوزارة الأشغال على دعمهم المتواصل، ونشكر موظفينا على مواصلة عملهم وتفانيهم في مساعدتنا لتحقيق هدفنا وإنجاز هذا المعلم الهام."

يذكر أنه تم إنشاء القطع الفولاذية الفريدة وتجميعها بواسطة شركة ليماك في الكويت، وتم تصميمها بواسطة شركة "أدابا"، وهي شركة دانمركية متخصصة في الابتكار الميكانيكي وتصنيع القوالب بواسطة الكمبيوتر. وقد تم تصميم الهيكل، الذي قامت شركة ليماك بإنشائه وتركيبه، من قبل شركة "ويرنر سوبيك" ومقرها ألمانيا، في حين تولت مجموعة "سربانا جورونغ" تنفيذ منهجية إنشاء السقف، وهي عضو في إحدى أكبر شركات الاستشارات المدنية والصناعية والبنية التحتية في آسيا.

صمم مشروع مطار الكويت الدولي الجديد (مبنى الركاب 2) ليكون واحدا من أكثر المطارات تطورا وحفاظا على البيئة في العالم وليكون بوابة مميزة للكويت. يهدف المطار إلى أن يصبح من أوائل المطارات في العالم التي تحصل على شهادة ليد الذهبية للقيادة في الطاقة والتصميم البيئي في العالم، وسيجمع المبنى بين الخصائص الحرارية للهيكل الخرساني مع مساحة كبيرة من الألواح الكهروضوئية المركبة على السقف لتجميع الطاقة الشمسية.